﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [الأنعام: 150]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

استدراجُ الكفَّارِ إلى إسقاطِ أدلَّتهم

لمَّا أبطلَ اللهُ تعالى على الكفَّارِ جميعَ أنواعِ حُججِهم بيَّن أنَّه ليس لهم على قولِهم شهودٌ البتَّةُ؛ تقصِّيًا لإبطال قولهم من سائرِ جهاتِه[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿هَلُمَّ﴾: هَلُمَّ، أَي: أقبِلْ، وهَلُمَّ دعاءٌ إلى الشَّيءِ، وهي اسمُ فعل أمر للحضورِ أو الإحضارِ، فتكونُ قاصرةً، كقولِه تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: 18]، وتكون متعدِّيةً كما هنا، وهو في لغةِ أهلِ الحجاز يلزمُ حالةً واحدة، فلا تلحقهُ علاماتٌ مناسبة للمخاطب، فتقول: هلمَّ يا زيدُ، وهلمَّ يا هند، وهكذا، وفي لغة بني تميم تلحقُهُ علاماتٌ مناسبة، يقولون: هلمِّي يا هند، وهلمَّا، وهلمُّوا، وهَلُمُمْنَ، وقد جاء في هذهِ الآيةِ على الأفصحِ، فقالَ: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾، وقيل: أَصْلُهَا: (هَلْ أَؤُمُّ)، كلامُ مَن يُريدُ إتيانَ الطَّعام، ثم كَثُرَتْ حتى تكلَّم بها الدَّاعي، والمعنى في الآية: أحْضِرُوهُمْ[2].

2) ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾: الاتِّباعُ: التُّلُوُّ لِلآخَرِ، يُقال: اتَّبَعْتُ القَوْمَ، وتَبِعْتُهُم، تَبَعًا وتِباعًا، أيْ: تَلَوْتُهُم، ويأْتي بِمعنى الاقْتِداءِ، والاتِّباعُ والـمُتابَعَةُ أيضًا: الإحْكامُ والإتْقانُ، وتابَعَ عَمَلَهُ؛ إذا أَتْقَنَهُ وأَحْكَمَهُ، وأَصْلُ الاتِّباعِ: اقْتِفاءُ أَثَرِ الماشِي، والـمَشْيُ خَلْفَهُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ في

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 13/176، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/153.
(2) السجستاني، غريب القرآن، ص: 491، 494، وابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، المفردات: (هلم)، والواحدي، التفسير الوسيط: 2/335، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/153.

العَمَلِ بِعَمَل الآخرِ، ويُطْلَقُ الاتِّباعُ والإتْباعُ على اللَّحاقِ بِالشَّيْءِ، فيُقال: اتَّبَعْتُ القَوْمَ؛ إذا كانوا قد سَبَقُوكَ فَلَحِقْتَهُم. ومِن مَعانيه أيضًا: الائْتِمارُ والامْتِثالُ، والمعنى هنا: عدمُ موافقةِ المشركينَ على ما هم عليهِ مِنَ الباطلِ[1].

3) ﴿أَهْوَآءَ﴾: أَصْلُ الكَلِمَةِ: الخُلُوُّ والسُّقُوطُ، يُقال: هَوَى الشَّيءُ، أيْ: سَقَطَ، ومنه سُمِّيَ هَوَى النَّفسِ بذلك؛ لأنَّهُ خالٍ مِن كُلِّ خَيْرٍ، ولأنَّهُ يَهْوِي بِصاحِبِهِ في المَهالِكِ، والهَوَى: مَحَبَّةُ الإنْسانِ لِلشَّيْءِ، يُقال: هَوَى الطَّعامَ، يَهْوِيهِ، هَوًى، أي: أَحَبَّهُ، ويأْتي بِمعنى الإرادَةِ والمَيْلِ لِلشَّيْءِ، سواءٌ كان حَقًّا أو باطِلًا، فيُقال: سارَ على هَواهُ، إذا فَعَلَ ما أَرادَ، والهَوَى أيضًا: الباطِلُ والضَّلالُ، ومِنْهُ سُمِّيَ أَهْلُ الباطِلِ بِأَهْلِ الأَهْواءِ[2].

4) ﴿يَعْدِلُونَ﴾: العدلُ: له أصلانِ صحيحانِ، لكنَّهما متقابلانِ كالمتضادَّين: أحدهما يدلُّ على استواءٍ، وهو: مَا قَامَ في النُّفُوسِ أنَّه مُستَقِيمٌ، والآخرُ يدلُّ على اعوجاجٍ، وهو المرادُ هنا في الآية، يقال: عَدَل الكافرُ بربِّهِ عَدْلًا وعُدُولًا: سَوَّى بِهِ غيرَه، فعَبَدَهُ، فأشرَكَ[3].

❁ المَعْنى الإجْمالِيُّ:

إبطالُ حُججِ الكفَّارِ، لتفنيدِ دعاويهم الباطلة

قُلْ أيُّها الرَّسولُ لهؤلاءِ المشركين الَّذين يحرِّمون ما أحلَّ اللهُ، ويدَّعون أنَّ اللهَ هو الَّذي حرَّمه: أحضِروا شهودكم الَّذين يشهدون أنَّ اللهَ حرَّم هذه الأشياءَ الَّتي حرَّمتموها، فإنْ شهدوا بغير علمٍ على أنَّ اللهَ حرَّمها، فلا تصدِّقهم - أيُّها الرَّسول - في شهادتهم؛ لأنَّها شهادةُ زُورٍ، ولا تتَّبع أهواء الَّذين يُحكِّمون أهواءَهم، فقد

(1) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (تبع).
(2) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (هوي).
(3) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (عدل).

كذَّبوا بآياتنا حين حَرَّموا ما أحلَّ اللَّه لهم، ولا تتَّبع الَّذين لا يُؤمنون بالآخرة، وهم بربِّهم يُشركون، فيساوون به غيرهِ؛ وكيف يُتَّبَع مَن هذا مسلكه مع ربِّه؟![1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ الاستئنافِ في جملةِ: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾:

اسْتِئْنَافٌ ابْتِدَائِيٌّ: لِلانْتِقَالِ مِنْ طَرِيقَةِ الْجَدَلِ وَالْمُنَاظَرَةِ فِي إِبْطَالِ زَعْمِهِمْ، إِلَى إِبْطَالِهِ بِطَرِيقَةِ التَّبْيِينِ، أَيْ: أَحْضِرُوا مَنْ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّه حَرَّمَ هَذَا، تَقَصِّيًا لِإِبْطَالِ قَوْلِهِمْ مِنْ سَائِرِ جِهَاتِهِ. وَلِذَلِكَ أُعِيدَ أَمْرُ الرَّسول ﷺ بِأَنْ يَقُولَ لَهُمْ مَا يُظْهِرُ كِذْبَ دَعْوَاهُمْ؛ فأمر اللَّه -تعالى- رسولهُ ﷺ بأن يطالبَ المشركين بإحضارِ من يشهدُ لهم بأنَّ اللَّه قد حرَّمَ عليهم ما زعموا تحريمَهُ من الحرثِ والأنعامِ وغيرها[2].

الترقِّي في إبطالِ زعمِهم من الجدلِ إلى التَّبيينِ

سِرُّ تكرارِ فعلِ الأمرِ ﴿قُلْ﴾، والعدولِ عن مخاطبتِهم:

إعادةُ فعلِ ﴿قُلْ﴾ بدون عطفٍ؛ لاسترعاءِ الأسماعِ، ولوقوعهِ على طريقةِ المحاورةِ، والأمرُ هنا بمعنى التَّكذيب[3]، أمَّا عِلَّةُ العدولِ عن مخاطبتِهم هو فهي انتقالُ التَّعبيرِ من طريقةِ الجدَلِ والمناظرةِ في إبطالِ زعمِهم إلى إبطالهِ بطريقة التَّبيينِ[4].

انتقالُ التَّعبيرِ من طريقةِ المناظرةِ في إبطالِ زعمِهم إلى طريقةِ التَّبيينِ

معنى ﴿هَلُمَّ﴾، ودلالةُ التَّعبيرِ بهِ دونَ غيرهِ:

﴿هَلُمَّ﴾: لفظٌ يقصدُ به الدَّعوةُ إلى الشَّيء، وهي اسمُ فعلٍ بمعنى: أقبل؛ إذا كان لازمًا، وبمعنى: أحضِر، وائتِ؛ إذا كان مُتعدِّيًا كما هنا، ويستوي فيه الواحدُ، والمثنَّى، والجَمْع، والمذكَّر، والمؤنَّث في لُغةِ الحجازيِّين.

اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى (أَحْضِروا)؛ فالأمرُ به يحتاجُ إلى استعطافِ المأمورِ واستدعاءِ إقبالهِ

(1) جماعة من علماء التَّفسير، المختصر في تفسير القرآن، ص: 148.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/153، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 5/206.
(3) السبكي، عروس الأفراح: 1/468.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/153.

والَّذي عليه النَّحويُّون أنَّ (هَلُمَّ) ليس صوتًا، وإنَّما هو مُركَّب مُختلفٌ في أصل تركيبهِ، فقيل: هو مركَّبٌ من (هَا) الَّتي للتَّنبيه، و(لُمَّ)، وهو مذهب البصريين، وقيل: من هَلْ وأمَّ، أرادوا بهل: أقبل، وأُمّ، أي: اقصد، فأمَّا الهاءُ اللَّاحق لها أوَّلًا، فهي من (ها) الَّتي للتَّنبيهِ لحقَتْ أوَّلًا؛ لأنَّ لفظَ الأمرِ قد يحتاجُ له إلى استعطافِ المأمورِ واستدعاءِ إقبالهِ على الأمر، فهو لذلك يقربُ مِنَ المنادى[1].

فائدةُ إضافةِ ﴿شُهَدَآءَكُمُ﴾ إلى ضميرِ المخاطبين:

التَّلويحُ بميلِ شهدائِهم عنِ الحقِّ

أُتي بكلمة ﴿شُهَدَآءَكُمُ﴾ مُعرَّفةً بإضافتِها إلى ضميرِ المخاطبين، وهم المشركونَ، ولم يكن التَّعبيرُ بالتَّنكيرِ كما في غيرِ القرآنِ: (هلمَّ شهداءَ يشهدون)، ولعلَّ السِّرَّ في هذا، الإشارةُ إلى أنَّ ما لدى الكفَّارِ من شهداءِ، هم شهداءُ تمَّ إعدادُهم مُسبقًا بما تشتهي نفوسُهم، فالكفَّارُ يثقون بهم، ويعتضدونَ بشهادَتهم، فلذا أُضيفت كلمةُ (شهداء) إلى ضميرِ الكفَّارِ. ولو قال: (شُهَداء) من غيرِ إضافةٍ، لأَفْهَمَ أنَّ المَطْلوبَ مَنْ يَشْهَدُ بالحَقِّ، وليس كذلك؛ لأنَّه أُقيمَ الدَّليلُ العَقليُّ على أنَّه لا حُجَّةَ لهم، وأنَّ الحُجَّةَ للّه على خِلافِ ما ادَّعَوْه، فبَطَلَ قَطْعًا أنْ يكونَ أحَدٌ يَشْهَدُ على ذلك بِحَقٍّ[2].

علَّةُ الوصفِ باسمِ الموصولِ في قولهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾:

زيادةُ تقريرِ معنى إعدادِ أمثالِهم للشَّهادَةِ

وَصَفَ الشُّهَداءَ بالموصولِ في قولهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ﴾؛ لزيادةِ تقريرِ معنى إعدادِ أمثالهم للشَّهادةِ، فهم مُؤمنونَ بالشِّهادةِ لهم وبنصرةِ دعاويهم الكاذبةِ.

كما أنَّ مجيءَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ للدَّلالةِ على أنَّهم شهداءُ معروفون موسومون بالشَّهادَةِ لهم وبنصرة مذهبهم، والدَّليلُ عليهِ قولُهُ تعالى:

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 8/518، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 13/176، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/463، والآلوسي، روح المعاني: 11/161، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 5/210.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 8/463، والبقاعي، نظم الدرر: 7/314، والآلوسي، روح المعاني: 11/161، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 5/210.

﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ﴾، ولو قيل: "هلُمَّ شهداء يشهدوا"؛ لكان معناه: هاتوا أناسًا يشهدوا بتحريم ذلك، فكان الظَّاهر طلبَ شهداء بالحقِّ، وذلك ليس بالغرض[1].

نكتةُ الجناسِ غيرِ التَّامِّ في ﴿شُهَدَآءَكُمُ﴾ و﴿يَشۡهَدُونَ﴾:

مجيءُ الفعلِ من جنسِ الشَّهادةِ فَضْحٌ لنيَّاتِهم وخُطَطِهم في إعدادِهم للشَّهادَةِ

أفادَ الجناسُ غيرُ التَّامِّ في الآية تخصيصَ نوعٍ من المشركين؛ ليكونوا شهداء زُورٍ دون غيرهم، وهم الَّذين لديهم القابليَّةُ على تزوير الحقائقِ على غيرِ عادةِ العَربِ؛ وذلك لأنَّ أماثل العَرب لَا يشهدون كاذبين، وإن كانوا كافرين؛ ولكنَّ حالَ تكذيبهم للنَّبي ﷺ واتِّباعهم أهواءهم، وسيطرةَ الأوهام عليهم قد تغلبُ عليهم نزعةُ الصِّدقِ؛ ولذا كان أمرُ اللهِ تعالى الَّذي أمره بدعوتهم بأنَّهم إن شهدوا بالباطلِ، وليس بمستحيلٍ على مَن أشركَ؛ فقد تدفعهُ لجاجةُ الكفر إلى أن يطمسَ معالمَ الحقِّ، فيكذب؛ إنْ شهدوا بغير الحقِّ ﴿فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ﴾ أي فلا تُصدِّقْهُم؛ لأنَّ الهوى قد يَغلبهُم على سَجيَّتهم؛ ومَن يُشرك لا يُؤمَنُ كذبهُ ولو كان من أهل الصِّدق[2].

سرُّ التَّعبيرِ بالفعلِ ﴿يَشۡهَدُونَ﴾ دون غيرِهِ وصيغةِ المضارع:

التَّعجيزُ لهُم، فلا يجدونَ مَنْ يُدلي بِأَنَّ اللهَ حَرَّمَ ما نَسبوهُ إليهِ

آثرَ التَّعبيرُ القرآنيُّ استعمالَ الفعلِ المضارعِ ﴿يَشۡهَدُونَ﴾؛ إذ المقصودُ منه التَّعجيزُ، فلا يَلقَون شُهداء يشهدون أنَّ اللهَ حرَّم ما نسبوا إليه تحريمه من شؤونِ دينهم.

وفي إطلاقِ اسمِ الشَّهادةِ على التَّسليم لهم وموافقتهم وتصديقهم في الشَّهادةِ الباطلةِ، استعارةٌ تصريحيَّة تبعيَّة، ويصحُّ أن يكونَ مجازًا مرسلًا من إطلاقِ اللَّازمِ وإرادةِ الملزومِ؛ لأنَّ الشَّهادةَ مِن لوازمِ التَّسليمِ[3].

(1) الزمخشري، الكشاف: 2/72، والطِّيبي، فتوح الغيب: 6/289، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/463.
(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 5/2724.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/153، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 3/265.

نكتةُ التَّعبيرِ باسمِ الإشارةِ ﴿هَٰذَآ﴾:

الإشـــارةُ إلى معـلـومٍ مِـنَ السِّياقِ، وإيجازِ العبارةِ

إشارة ﴿هَٰذَآ﴾ تشير إلى معلومٍ مِنَ السِّياق، وهو ما كان الكلام عليه مِن أوَّلِ الجدالِ من قوله: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الأنعام: 143] الآيات، وقد سبقت الإشارةُ إليه أيضًا بقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [الأنعام: 144][1]. واستعمالُ اسمِ الإشارةِ ﴿هَٰذَآ﴾ - هنا دون تفصيلٍ أو تعدادٍ - فيه إيجازٌ حسَن.

بلاغةُ الالتفاتِ مِنَ الغَيبةِ إلى التَّكلُّم:

بيانُ شهادتِهم الكاذبةِ، ولإلقاءِ المهابةِ في قلوبِ المخاطبين

في قولِه: ﴿يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ انتقلَ من الغيبةِ في ذكرِ اسمِ الجلالةِ ﴿ٱللَّهَ﴾ إلى التَّكلُّم في ﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾، ولم يقل: بآياتِ اللهِ؛ لأنَّ شهادتَهم جرتْ كذبًا على ألسنتِهم، فناسبَ ذكرُ اسمِ الجلالةِ؛ لإلقاءِ المهابةِ في قلوبِ المخاطبين، فلمَّا ذكرَ افتراضَ شهادتِهم؛ التفتَ من الغيبةِ إلى التَّكلُّم؛ لانتقالِ قضيَّتِهم من مجرَّدِ مجادلةٍ مع الرَّسولِ إلى جريمةِ الكذبِ وشهادةِ الزُّورِ في حقِّ اللهِ ﷻ، فحسُنَ الانتقالُ إلى التكلُّم المعظِّم نفسَه، وكأنَّه يقولُ لنبيِّهِ ومصطفاه: خلِّ بيني وبين هؤلاء الكاذبينَ، نحو قوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: 33].

دلالةُ الفاءِ في قولِه: ﴿فَإِن شَهِدُوا۟﴾:

الإفـصـاحُ عن جـــوابِ شـرطٍ مقدَّرٍ

الفاءُ فاءُ الفصيحةِ؛ لأنَّها أفصحتْ عن جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ تقديرُهُ: إذا عرفتَ ما قلتُ لك، وأردتَ بيانَ حكمِ ما إذا شهدوا[2].

سرُّ التَّعبيرِ بـ (إن) دون (إذا):

دخولُها على ما كان مشكوكًا في وجودِهِ، وهي شهادتُهم

عبَّر بـ (إن) لأنَّها تدخلُ على ما كان مشكوكًا في وجودِهِ، وهي شهادتُهم، أمَّا (إذا)؛ فتُستعمل لِما كان مقطوعًا به، مؤكَّدًا وجودُهُ، وهذا غيرُ مُتَحَقِّقٍ في الآية الكريمة.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/أ154.

(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 9/149.

بلاغةُ الجناسِ غيرِ التَّامِّ في فعلِ الشَّرطِ وجوابِهِ:

مجيءُ الجوابِ من جنسِ حروفِ فعلِ الشَّرط من قبيلِ جناسِ الاشتقاقِ، وهو لافتٌ للانتباه، ففيهِ إشارةٌ إلى تحذيرِ المخاطب من هذه الشَّهادةِ قبل نهيهِ عن شهادتِهِ معهم، والعدول عن قولهِ: فإن شهدوا؛ فلا تفعل، للرَّبط بين فعلِ الشَّرط ﴿شَهِدُواْ﴾ والجوابِ ﴿فَلَا تَشْهَدْ﴾؛ ولزيادةِ التَّنفيرِ من شهادتهم.

الإشـــارةُ إلى تحذيرِ المخاطبِ مـــن هـــذهِ الـشَّـــهـــادةِ، ولـزيـادةِ التَّنفيرِ من شهادتهم

بلاغةُ المشاكلةِ:

شاهِدِ المشاكلةَ في قوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾؛ فقد أُقيم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾ مقامَ: فلا تصدِّقهم، أو فلا توافقْهم، أو لا تسلِّمْ لهم[1]؛ لتُشاكِلَ قولِهِ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ﴾.

التَّـنـبـيـهُ على عِظَمِ ما افـتَـرَوا بـــهِ عـــلى الـلـهِ تعالى

والسِّرُّ في هذهِ المشاكلةِ - واللهُ أعلمُ - التَّنبيهُ على عِظَمِ ما افتروا بهِ على اللهِ تعالى، وأنَّ تصديقَهم في ذلك الافتراءِ، أو التَّسليمَ لهم بصحَّته، أو عدمَ تكذيبِهم، يجعلُ صاحبَهُ ينتظم في صفِّهم كأنَّهُ منهم، وكأنَّه شهدَ معهم، والقرينةُ حاليَّةٌ؛ إذ لا يُظَنُّ أنَّه ﷺ سيشهدُ معهم بمثلِ ما قالوا، فمعنى ﴿فَلَا تَشْهَدْ﴾، أي: لا تصدِّقْهُم بل كذِّبهم.

إيثارُ التَّعبيرِ بالمصدرِ المؤوَّلِ:

هذا تنبيهٌ مِنَ اللهِ باستدعاءِ الشُّهودِ مِنَ الكافرين على تحريمِ ما حرَّموهُ على أنفسِهم، وقالوا: إنَّ اللهَ أمرنا بهِ ليظهرَ أنْ لا شاهدَ لهم على ذلك، وإنَّما اختلقوهُ من عندِ أنفسِهم[2].

إظـهـارُ أنَّـــهُ لا شاهدَ لهم على ما اختلقوهُ من عندِ أنفسِهم

بلاغةُ المجازِ في قولهِ: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾:

في الجملةِ الكريمة مجازٌ مرسلٌ، حيثُ أطلقَ اللَّازمَ وأرادَ الملزوم؛ لأنَّ الشَّهادةَ من لوازمِ التَّسليم، والمعنى: فلا تُصدِّقْهم

(1) الزمخشري، الكشاف: 2/78، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/463.
(2) الخازن، لباب التأويل: 2/171.

التَّعبيرُ بالنَّهي عَـنِ الشَّـهـادةِ يـوحـي بمكانةِ المـخـاطـبِ عندَ اللهِ

فإنَّه كذبٌ بحْت، وبيَّنَ لهم فسادَهُ؛ لأنَّ تسليمَهُ منهم موافقةٌ لهم في الشَّهادةِ الباطلةِ؛ والسُّكوتُ قد يُشعر بالرِّضا، وفي الجملةِ الكريمة طِباقُ السَّلبِ بين ﴿شَهِدُواْ﴾ و﴿تَشْهَدْ﴾.

وجائزٌ القولُ: إنَّ فيه استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّةً، حيث استعار اسمَ الشَّهادةِ على التَّسليم لهم وموافقتهم وتصديقِهم في الشَّهادةِ الباطلةِ، ثمَّ اشتقَّ منه الفعلَ ﴿فَلَا تَشْهَدْ﴾، بمعنى: لا تُصدِّقهم.

علَّةُ التَّعبيرِ بقولِهِ تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾:

للسَّائل أن يسألَ: لِمَ قال: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾، فهلَّا قيل: فإن شهدوا فلا تقبلْ شهادتَهم؟

نـفـيُ الـشَّـهـادةِ مـعـهـم لَا يـسـتـلـزمُ نفي قبولِها

والجوابُ عن ذلك: أنَّ نفيَ الشَّهادةِ معهم لَا يستلزم نفيَ قبولِها، والجوابُ في عدم قبولِ الشَّهادةِ لأحدِ أمرين: إمَّا لفسقِ الشَّاهدِ، وإمَّا لِمَظِنَّةٍ أو تهمةٍ؛ كشهادةِ الولدِ لأبيهِ أو لأخيهِ[1].

فائدةُ الظَّرفِ ﴿مَعَهُمْۚ﴾:

رفـــــضُ شـهـادَتِـهـم؛ إذ تعديلُ الحاكمِ الشَّاهدَ شهادةٌ معهُ

أفادَ عدمَ قبولِ الشَّهادةِ؛ لأنَّ تعديلَ الحاكمِ الشَّاهدَ شهادةٌ معهُ، بدليلِ قولِهِ: ﴿مَعَهُمْۚ﴾، ولم يقل: فلا تشهَدْ بالإطلاقِ[2]، قال القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي في قوله تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ﴾: "فهذا دليلٌ على أنَّ الشاهد إذا قال ما قامَ الدليلُ على بطلانه فلا تُقبل شهادته"[3].

دلالةُ عطفِ جملةِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ﴾ على ما قبلَها:

المـنـاسـبـةُ بـيـنَ المـتـعـاطـفـيـنِ في الـجـمـلـةِ الإنشائيّةِ

نهى عن تصديقهم، ثم عطفَ على ذلكَ نهيَهُ عن اتِّباعِ أهوائهم بقولِهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾؛ لما بينهما من تناسبٍ؛ إذ كلاهما جملةٌ إنشائيَّةٌ.

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/198 - 199.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/199.
(3) ابن العربي، أحكام القرآن، 2/213.

بلاغةُ الاستعارةِ في جملةِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾:

أقـامَ سبحانه أهـواءَ القـومِ مقامَ الدُّعاةِ إلى الهلاكِ

في الجملةِ الكريمةِ استعارةٌ، والمرادُ: ولا تُطِع أمرَهُم، ولا تُجِب داعيَهم؛ فأقامَ سبحانه أهواءهُم مقامَ الدُّعاةِ إلى الرَّدى، والهداةِ إلى العمى.

إيثارُ التَّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ بدلًا من الاسمِ:

الدَّلالةُ على تحقُّقِ الكذبِ فيهم، وبيانُ عِظَمِ جُرْمهم

قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾، فجيءَ بالاسمِ الموصولِ؛ لتكونَ جملةُ الصِّلة تعليلًا لنهي المخاطبِ عن اتِّباعِ أهوائِهم، ولم يقل: (ولا تتبع أهواء المكذّبين) للدَّلالة على تحقُّقِ الكذبِ فيهم، ووقوعِهِ منهم عمدًا لا غفلةً، ولبيانِ عظم جُرْمِهم، وتكذيبِهم بآياتِ الله.

وضعُ المظهرِ موضعَ المضمرِ:

بيانُ أنَّ مُكَذِّبَ الآياتِ مُتَّبِعٌ هواهُ لا غيرُ

قولهُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾، وُضِعَ المُظْهَر مَوْضِعَ المُضْمَرِ؛ إذ لم يقُلْ: (ولا تتَّبِعْ أهواءَهم)؛ تعميمًا، وتعليقًا للحكم بالوصفِ، وللدَّلالةِ على أنَّ مُكَذِّبَ الآياتِ مُتَّبِعٌ الهَوى لا غيرُ، وأنَّ مُتَّبِعَ الحُجَّةِ لا يكونُ إلَّا مُصَدِّقًا بها[1].

فائدةُ تقييدِ تكذيبِهم بآياتِ اللهِ:

الإشـارةُ إلى عظيمِ جُرْمِهم، وانطماسِ بصائرِهم

للدَّلالةِ على عظيمِ جُرْمِهم، وانطماسِ بصائرِهم؛ إذ إنَّ مَن يكذِّبُ بالآياتِ، وهي بيِّناتٌ واضحاتٌ، فهو لغيرِها أشدُّ تكذيبًا، وأعظمُ جرأةً؛ ومَثَلُه كَمَثَلِ مَنْ أنكرَ طلوعَ الشَّمسِ في رابعةِ النَّهارِ، ولله درُّ القائل[2]:

قَد تنكِرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ *** وَيُنْكِرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمِ

(1) الزمخشري، الكشاف: 2/78، وأبو حيان، البحر المحيط: 4/684، والبقاعي، نظم الدرر: 7/315، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/197.

(2) البيت من قصيدة البردة للبوصيري، من بحر البسيط، وهو في ديوانه.

سِرُّ إضافةِ الآياتِ إلى ضميرِ المتكلِّمِ المعظِّمِ نفسَهُ (نا):

إبـرازُ الاعتـناءِ بآياتِ اللهِ تعالى

سرُّ إضافةِ (الآيات) إلى ضميرِ المتكلِّمِ (نا) الدَّالِّ على الجمعِ والعَظَمَةِ في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾؛ لإبرازِ الاعتناءِ بشأنِ آياتِ اللهِ تعالى.

دلالةُ عطفِ جملةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ على ما قبلَها:

قوَّةُ العلاقةِ بين المكذِّبينَ بآياتِ اللهِ والكافرينَ بالآخرةِ

عطفُ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ على قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ فالموصولُ في موضعِ جرٍّ مضافٌ إليهِ بإضافةِ ﴿أَهۡوَآءَ﴾ إليها، أي: فلا تتَّبع أهواءَ هؤلاءِ ولا هؤلاء.

وهذا العطفُ يشيرُ إلى قوَّةِ العلاقةِ بين المكذِّبين بآياتِ اللهِ والكافرين بالآخرة، وأنَّ الإيمان بهذا يقتضي الإيمانَ بذاك، وقد يكونُ في جملة ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ تعريضٌ بهؤلاء المكذِّبين، وإشارةٌ إلى سببِ تكذيبِهم بآياتِ الله، وهو خوفُهم من ضياعِ هيبتِهم وسيادتِهم ودنياهم، فلو أنَّهم آمنوا بالآخرةِ، وأنَّ ما عندَ اللهِ خيرٌ؛ لآمنوا بآياتِ اللهِ.

سرُّ التَّعبيرِ باسمِ الموصولِ في ختامِ الآيةِ:

زِيـادَةُ التَّشْهِيرِ بِهِمْ

لما وصفَهم اللهُ ﷻ بالتَّكذيبِ، أتبعَهُ الوَصْفَ بعدمِ الإيمانِ، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾، وفي عطفِ الوصفينَ بالواوِ دلالةٌ على عراقةِ الموصوفين – المشركين – في كلٍّ من الوصفين[1].

كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أن لا يُعَادَ اسْمُ الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ مُغْنٍ عَنْهُ، وَلَكِنْ أُجْرِيَ الْكَلَامُ على خلاف مقتضى الظَّاهِرِ لِزِيَادَةِ التَّشْهِيرِ بِهِمْ، كَمَا هُوَ بَعْضُ نُكَتِ الْإِظْهَارِ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ.

أو أُرِيدُ بِالَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْآيَاتِ: الَّذِينَ كذَّبوا الرَّسول – ﷺ – وَالْقُرْآنَ، وَهُمْ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ، وَبِالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ، وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ: الْمُشْرِكُونَ[2].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 7/315.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8/155.

بلاغةُ تقديمِ المسندِ إليهِ على خبرِهِ الفعليِّ:

في قولِه: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ قُدِّمَ المسندُ إليه (هُمْ) على المسندِ، وهو الجملةُ الفعليَّةُ ﴿يَعْدِلُونَ﴾؛ لتقويةِ الخبرِ، والدَّلالةِ على الثُّبوتِ والدَّوامِ، فلا تردُّهم إلى عبادةِ ربِّهم نعمةٌ مهما تكن عظيمةً، ولا تنفعهم آيةٌ مهما تكن مؤثِّرة.

تقويةُ الخبرِ، والدَّلالةُ على الثُّبوتِ والدَّوامِ، والتَّعجيبُ من هؤلاءِ الجاحدين

وقد يجدُ المتأمِّلُ في تقديمِ المسندِ إليه رائحةَ التَّخصيصِ والقصرِ (قصر موصوف على صفةٍ)، وكأنَّه لم يفعلْ تلكَ الفعْلةَ أحدٌ غيرهم، للمبالغةِ في عُدولِهم عن الحقِّ إلى الباطلِ، ومساواتِهم ربَّهم - ذا النِّعَمِ والإفضالِ الكبيرَ المتعال - بغيرِهِ من الآلهةِ المزعومةِ، وفي ذلك ما فيه من التَّعجيبِ من هؤلاءِ الجاحدين الَّذين أنعمَ اللهُ عليهم بنعمٍ كثيرةٍ، منها ما قصَّه عليهم في السُّورةِ السَّابقةِ (سورة المائدة) من قولِه: ﴿۞جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: 97]، فأهلُ مكَّةَ ومَن حولها هُم النَّاس، فكان الأجدرُ بهم أن يؤمنوا بربِّهم، لا أن يعدلوا به غيرَهُ.

وهذا من بديع تناسبِ التَّرتيبِ المصحفي بين المدنيِّ والمكيِّ، حيثُ إنَّ سورة المائدةِ مدنيَّةٌ، وسورة الأنعام مكيَّةٌ.

دلالةُ التَّعبيرِ بالاسمِ الظَّاهرِ في ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾:

خرجَ الكلامُ في قولِه: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ على خلافِ مقتضى الظَّاهر؛ إذ كان مقتضى الظَّاهرِ أن يُقالَ: يعدلونَ به، ولعلَّ التَّعبيرَ بالاسمِ الظَّاهرِ فيه تعظيمٌ له ﷻ، كما فيه زيادةُ تقبيحٍ وتشنيعٍ عليهم؛ فهم أشركوا ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ أي: المحسنِ إليهم الَّذي لا إحسانَ، ولا فضلَ إلَّا منهُ[1].

التَّعظيمُ له ﷻ، وزيادةُ تقبيحٍ وتشنيعٍ عليهم

سرُّ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ على الفعلِ:

دلَّ تقديمُ الجارِّ والمجرور ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ على الفعلِ مزيدَ الاهتمامِ

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 8/196.

مزيدُ الاهتمامِ بِهِ، والمسارعةُ إلى تحقيقِ مدارِ الاستبعادِ، والمحافظةُ على الفواصلِ

بهِ، وللمسارعةِ إلى تحقيقِ مدارِ الاستبعاد والتَّعجيب، وفيه - أيضًا - المحافظةُ على الفواصلِ؛ وفي اختيارِ اسمِ الرَّبِّ وإضافتِه إلى ضميرِهم، تشنيعٌ عليهم، فهم يشركونَ بمَن لا نعمةَ إلَّا منه، ولا خيرَ إلَّا من فضلِه وإنعامِه وحدَه.

إيثارُ الفعلِ ﴿يَعْدِلُونَ﴾، ودلالةُ صيغةِ المضارعِ:

الـدّلالـةُ على أشنعِ الظُّلمِ وأقبحِهِ، وتجدُّدِ هـذا الـفِـعـلِ منهم وحدوثه

معنى ﴿يَعْدِلُونَ﴾، أي: يُسوُّون، يُقال: عَدَلْتُ هذا بهذا؛ إذا ساويتُهُ به[1]، فاللهُ ﷻ هو المتفَرِّدُ بالخلقِ والإنعامِ وحده لا شريك له، ثم يأتي الَّذين كفروا، فيجعلون له عِدْلًا يحبُّونه، ويعبدونه كما يحبُّون اللهَ - تعالى - ويعبدونه، فيا لهُ من عِدْلٍ تضمَّن أكبرَ الظُّلم وأقبحَهُ![2]

ولعلَّ دلالةَ التَّعبيرِ عن عدلِهم باللهِ ﷻ بالجملةِ الفعليَّةِ لا تَخْفى؛ إذ أفادت تجدُّدَ هذا الفعل منهم وحدوثَهُ شيئًا فشيئًا، فمعَ دوامِ إسباغِ النِّعم عليهم ظاهرةً وباطنةً من هذا الرَّبِّ المحسنِ العظيم، هم يكفرون بهِ، ويعبدونَ مَن لم يَخلق، ومَن لم يُنعمْ عليهم بتلك النِّعَمِ العِظام، ويُعظِّمون مَن جعلوه للهِ ندًّا، ويحبُّونه كحبِّ اللهِ، أو أشدَّ حبًّا، فأيُّ نكرانٍ وكفرٍ أعظمُ من هذا!

نكتةُ إطلاقِ الفعلِ ﴿يَعْدِلُونَ﴾ بلا قيدِ مفعولِهِ:

تـنـزيـلـهُ مـنـزلـةَ الـفِـعـلِ الـلَّازم إعـلامٌ ببشاعَةِ الفعلِ

أطلقَ الفعلَ ﴿يَعْدِلُونَ﴾، ولم يُقيِّدْهُ بمفعولٍ؛ ولعلَّ ذلك لظهورِهِ[3]، وعِلْمِ كُلِّ فريقٍ مِنَ الذين كفروا ماذا عدلَ باللهِ[4] ﷻ. أو لعلَّه لتوجيهِ الإنكارِ إلى الفعلِ نفسِهِ بتنزيله منزلةَ الفعلِ اللَّازم إيذانًا بأنَّه المدارُ في الاستبعادِ، والتَّعجيبِ، والاستنكارِ لا خصوصيَّةَ المفعولِ[5].

(1) البغوي، معالم التنزيل: 2/108.
(2) القاسمي، محاسن التأويل: 3/156.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/105.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 7/128.
(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 3/105.

المتشابهُ اللَّفظيُّ:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام: 150]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: 18].

لِمَ خُصَّتْ كلُّ آيةٍ بما فيها من صلةِ الموصولِ؟

فآيةُ الأنعامِ بُدِئَتْ بقوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ﴾، فلمَّا كانت شهادةُ هؤلاءِ بتحريم الأنعامِ الَّتي تقدَّمَ ذكرُها في الآيات السابقة تكذيبًا بها؛ ناسبَها قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، ولمَّا تقدم قوله: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ [الأنعام: 135]، وكان هؤلاءِ لا يؤمنون بالآخرةِ؛ ناسبَهُ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، ولمَّا كانت شهاداتهُم دالَّةً على إصرارهم على العدول عن عبادةِ غيرِه؛ ناسبه قوله: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

أمَّا آيةُ الجاثيةِ؛ فسبقَها قولُه: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ﴾؛ فلمَّا كانَ مَن جاءهم العِلمُ، ولم يعملوا بما يوجبه لا عِلْمَ لهم؛ ناسبَه قولُه: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(هَلُمَّ) و(تَعَالَ):

هَلُمَّ: اسمُ فعلٍ أمرٍ بمعنى أقبل، أو احضر، أو تعالَ؛ ولذلك - على اللُّغةِ الفصيحةِ - لا تلحقها ضمائرُ الرَّفعِ البارزةُ ولا نون التَّوكيد خفيفةً ولا ثقيلةً، مع أنَّها تدلُّ على الطَّلب، وتكون في جميع الأحوالِ للواحد وللواحدة والاثنين والجماعة بصيغةٍ واحدةٍ؛ لأنَّها اسمُ فعلٍ وليس بفعلٍ.

(هَلُمَّ): اسمُ فعلِ أمرٍ للطَّلب، و(تعالَ): فعل أمر لاستدعاء المدعوِّ

أمَّا تعالَ؛ فعلى وزن تفاعَل مِنَ العلوِّ، وهو فعلٌ لاتِّصالِ الضَّمائِرِ المرفوعةِ بهِ، ومعناهُ: استدعاءُ المدعوِّ من مكانٍ إلى مكانِ داعيه[1].

(التَّأسِّي) و(الاقتداء) و(الاتِّباع):

التَّأسِّي أشملُ كمًّا وكيفًا من حيثُ عمقُ المشابهةِ وقوَّتُها من الاقتداء، ومن حيثُ عددُ وجوهِ المشابهةِ؛ والتَّأسِّي أشملُ من الاتِّباع؛ فقد لا يستلزمُ الاتِّباع قناعةً تامَّةً بالمتبوع، فالتَّأسِّي اتِّباعٌ شاملٌ كاملٌ مع محبَّةٍ وقناعةٍ ويقينٍ في أحقيَّةِ المتأسَّى بهِ في الاتِّباع.

التأسِّي أشملُ مِنَ الاقتداء والاتِّباع، فهو اتِّباعٌ كامل مع محبَّةٍ وقناعةٍ ويقين

ولمَّا كان الاتِّباع ركنًا من أركان التَّأسي يقع التَّفريطُ فيه من جماهيرِ المؤمنين بهِ، كان التَّنبيهُ وتأكيدُه والمطالبةُ به على وجهِ الخصوصِ.

والتَّأسِّي قد يُعبَّر به عن الاتِّباع الشَّامل الكامل والاقتداء التَّامِّ في مسألةٍ واحدة: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾؛ فقد بلغوا الكمالَ البشريَّ في الولاء والبراء كمًّا وكيفًا.

والاقتداءُ قد يُعبَّرُ بهِ عن الاتِّباعِ المجملِ مع تأكيدِ أنَّ هناك بعضَ الجوانب لا يُمكن الاتِّباعُ فيها أو المشابهة ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾، فاتِّباعُ مَن سبقَ مِنَ الرُّسلِ في كلِّ ما جاؤوا به وكانوا عليه ليس على إطلاقه[2].

(العَدل) و(القِسط):

القسطُ هو العدلُ البَيِّنُ الظَّاهر، ومنه سمِّي المكيال قِسْطًا، والميزانُ قِسْطًا؛ لأنَّه يُصوِّر لك العدل في الوزنِ؛ حتى تراهُ ظاهرًا؛ وقد يكونُ من العدلِ ما يخفى، ولهذا قلنا: إنَّ القسطَ هو النَّصيبُ الَّذي بُيِّنتْ وجوهُه[3].

العَدلُ: إعطاءَ كلِّ ذي حقٍّ حقَّهُ، والقسطُ: النَّصيبُ الَّذي بُيِّنتْ وجوهُه

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 3/172، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 9/4673.
(2) شريف طه يونس، ملتقى أهل التفسير، التأسيّ والاقتداء والاتّباع، مقال بتاريخ: 25/10/2013م.
(3) العسكري، الفروق اللغويَّة: 428.

(العَدل) و(المساواة):

المساواةُ: مراعاةَ التَّساوي بين طرفين أو أكثر

ومن ملحظِ تحقيق التَّساوي والتَّوازن بين العِدْلين حتَّى يصيرا على مستوًى واحدٍ جاءَ معنى العَدَالة في الحكم مثلًا، أي: تحقيق التَّوازن بين المتخاصمين ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [النساء: 58]، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ [الأنعام: 152]، والمساواةُ تعني: مراعاةَ التَّساوي بين طرفين أو أكثر، أمَّا العَدلُ؛ فيعني إعطاءَ كلِّ ذي حقٍّ حقَّهُ.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»